الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/20/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 February 2024

Arabic
Original: English

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**

**لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين**

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)

٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

**موعد الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية ومكان انعقادها وموضوعها**

# موعد الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية ومكان انعقادها وموضوعها

## مذكرة الأمانة

## أولا– مقدمة

١– تَعرض هذه الوثيقة اقتراحاتٍ مقدّمةً من الأمانة لكي تنظر فيها لجنة الخبراء. وقد تودّ اللجنة أن تنظر في إمكانية تحديد موعد انعقاد وموضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية المقررة في عام ٢٠٢٥، وأن تزوّد الأمانة بالتوجيه في هذا الصدد.

## ثانيا– الموعد والمكان

٢– تقترح الأمانة أن تُعقد الدورة السابعة والخمسون للجنة في مقرها الكائن في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٥. ويجوز لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أن يقرر خلاف ذلك بموجب دعوة من دولةٍ عضو في اللجنة لاستضافة الدورة المذكورة، شريطة أن تكون تلك الدولة العضو قد وافقت، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣، على

* E/ECA/COE/42/1

A.24-00355

تحمل التكاليف الإضافية الفعلية التي تترتب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، عن عقد الاجتماع خارج مقر اللجنة.

# ثالثا- الموضوع

٣- تقدم الأمانة المواضيع التالية لكي تنظر فيها لجنة الخبراء:

(أ) الخيار الأول: ''الرقمنة والتكنولوجيا للنهوض بالتحول الاقتصادي في أفريقيا''؛

(ب) الخيار الثاني: ''الاستثمار في الأمن الغذائي والتحول في مجال الطاقة: السبل المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا على نحو أسرع''؛

(ج) الخيار الثالث: ''المضي قدما في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول''.

## ألف- معلومات أساسية

٤- تقف أفريقيا عند منعطف حاسم، حيث لا تعد معالجة تحديات الغذاء والطاقة ضرورة فحسب، بل حافزا أيضا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي تتصارع فيه القارة مع قضايا مثل تغير المناخ، والنمو والتوسع الحضري السريعين لسكانها، والتغير الاقتصادي والتكنولوجي، ستكون الحلول الابتكارية ضرورية من أجل إحداث ثورة في قطاعيْ الغذاء والطاقة في القارة. وسيزداد أثر هذه الحلول إلى أقصى حد بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومن خلال الفتوحات التكنولوجية. وكشفت صدمات عالمية كبرى مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والأزمة في الشرق الأوسط، عن اتساع خطوط الصدع في سلاسل القيمة العالمية التي اعتاد الكثيرون على القول إنها محركات للتنمية الاقتصادية. ولذلك، يتعين تكييف الاستراتيجيات الإنمائية المقبولة على نطاق واسع مع التغيرات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، والجغرافيا السياسية، والتكنولوجيا، ومخاطر تغير المناخ، والاتجاهات الإقليمية الكبرى.

### ١- الخيار الأول: ''الرقمنة والتكنولوجيا للنهوض بالتحول الاقتصادي في أفريقيا''

٥- إن الثورة الصناعية الرابعة، المدفوعة بالتقدم في الذكاء الاصطناعي، والتشغيل الآلي، وإنترنت الأشياء، وتقنية الكتل المتسلسلة، والهندسة الوراثية، والحوسبة الكمية وغيرها من التقنيات، ستحول بشكل أساسي القطاعات الصناعية والخدماتية وستعيد تشكيل جميع جوانب التنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الرقمي الأفريقي إلى ١٨٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥ وإلى ٧١٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٥٠. ويعتمد مستقبل أفريقيا في الاقتصاد العالمي الرقمي بشكل متزايد على سد الفجوات الحرجة في المهارات الرقمية وتوليد البيانات واستخدامها والابتكار والبنية التحتية للشبكات. وبينما تمتعت بلدان شتى

بفتوحات وشهدت تقدما بصورة منعزلة، لا تزال أفريقيا، عموما، القارة التي لديها أقل فرص متاحة وميسورة التكلفة للحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، لم يتمكن سوى ٣٦ في المائة من سكان المنطقة من النفاذ إلى النطاق العريض، وحيثما كان هذا النفاذ متاحا، فإن حزمة النطاق العريض للبيانات لوحدها ستكلف ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف معاملات الشركات، وترسيخ الفجوات الرقمية والحد من إمكانات التنمية في القارة. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت البلدان الأفريقية ما بين ١,٨ و٥ في ''مؤشر وايلي لفجوة المهارات الرقمية'' لعام ٢٠٢١، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٦؛ وفي سبيل تلبية الطلب على الخدمات الرقمية في القارة، سيحتاج ٦٥٠ مليون عامل إلى التدريب أو إعادة التدريب على المهارات الرقمية بحلول عام ٢٠٣٠.

٦- وسيقدم الخيار الأول، إذا تم اختياره، رسالة تذكيرية في أوانها مفادها أن أفريقيا تمر بظرف محوري، حيث يطرح المشهد الرقمي والتكنولوجي العالمي حاليا تحديات ويتيح فرصا في آن واحد. ومن شأن ذلك أن يحفز المؤسسات على تعزيز سياساتها الاستثمارية في البنية التحتية وأطرها التنظيمية، بغية تحسين القدرة على تحمل تكاليف الإنترنت وانتشارها، والربط الرقمي، وأمن المعلومات، واستخدام مختلف الصناعات للتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وفي الوقت نفسه، سيستلزم ذلك اتباع نهج استشرافي يركز على الإنسان لإيجاد سبل لمعالجة الثغرات في الإلمام بالتكنولوجيا والمهارات الرقمية، لا سيما في أوساط الشباب والنساء، بحيث يكون الانتقال إلى الاقتصادات الأفريقية الرقمية القائمة على التكنولوجيا عادلا وشاملا ومستداما.

### ٢- الخيار الثاني: ''الاستثمار في الأمن الغذائي والتحول في مجال الطاقة: السبل المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا على نحو أسرع''

٧- تشكل الثغرات في الأمن الغذائي والحصول على الطاقة عقبات مترابطة أمام التنمية المستدامة في أفريقيا. وقد دفعت أزمة المناخ والصدمات الخارجية ٦٠ مليون شخص إضافي إلى سوء التغذية وقلة التغذية بين عاميْ ٢٠١٩ و٢٠٢٢، بينما يفتقر أكثر من ٦٠٠ مليون أفريقي حاليا إلى الكهرباء، مع توليد ٤ في المائة فقط من الكهرباء العالمية في القارة. ويؤدي انخفاض مستويات الحصول على الكهرباء إلى الحد من الإنتاجية وإعاقة التصنيع الزراعي، في حين يرتبط ارتفاع تكاليف الطاقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية. وسيتطلب قلبُ مسار هذه الاتجاهات استجابة منسقة على صعيد السياسات، مع التركيز على توسيع نطاق حصول القطاع الزراعي على مصادر موثوقة للطاقة المتجددة؛ والاستثمار في البحث والتطوير واعتماد التكنولوجيات في قطاعي الزراعة والطاقة؛ ووضع السياسات والبنية التحتية لنقل المنتجات الزراعية وربط الطاقة.

٨- وإذا تم اختيار الخيار الثاني، فسينطوي على تحليل العلاقة المعقدة بين النظم الغذائية ونظم الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيقتضي الاعتراف بالعلاقة بين نظم الغذاء والطاقة، من ناحية، وتغير المناخ، من ناحية أخرى. وسيشمل الخيار الثاني أيضا دراسة أوجه التآزر والتحديات المحتملة الملازمة لتلك الصلة. ومع تزايد التوسع الحضري في أفريقيا، فإن القضية المركزية فيما يتعلق بالأمن الغذائي الإقليمي والنظم الغذائية هي الخط غير واضح المعالم بشكل متزايد بين المناطق الحضرية والريفية، مع التحولات في سلوك الاستهلاك التي تشكل إنتاج المنتجات الزراعية وتجهيزها وتوزيعها وشراءها، وفي نهاية المطاف، الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، ينطوي الخيار الثاني على استكشاف نهج ابتكارية، بغية الاستفادة من إمكانات أفريقيا وتعزيز الاستثمار في التجهيز الزراعي والتحديث، وفي موارد الطاقة المتجددة الناشئة، وفي الربط الأقاليمي لكل من سلاسل القيمة الزراعية ونقل الطاقة الكهربائية. والغرض من هذا الابتكار والاستثمار هو الدفع قُدما بالتغيير المفضي إلى التحول في نظم الغذاء والطاقة، وبالتالي تقديم مساهمة كبيرة في جدول أعمال التنمية المستدامة الأوسع نطاقا.

## ٣- الخيار الثالث: ”المضي قدما في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول“

٩- لا تزال التجارة البينية الأفريقية منخفضة، حيث بلغت ١٣,٢ في المائة من إجمالي التجارة في عام ٢٠٢٢، مقارنة بمناطق أخرى من العالم: تمثل التجارة البينية الآسيوية ٥٥,٠ في المائة والتجارة البينية الأوروبية ٧٠,٠ في المائة. وقد أدت الصدمات العالمية إلى حدوث اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد الدولية. ودفعت التوترات الجيوسياسية، على وجه الخصوص، إلى التحرك نحو الاستعانة بمصادر خارجية مجاورة وصديقة. وقد أدى ذلك إلى تجزئة تجارية أكبر وأعمق. وتوفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة فريدة لتعزيز قدرة أفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية والاستفادة من التغيرات في سلاسل التوريد العالمية. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ هذا الاتفاق: وتشمل المعالم التي تم بلوغها التصديقَ على الصكوك، واستئنافَ التجارة عبر الحدود، وإطلاق نظم الدفع داخل أفريقيا. ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك تحديات كبيرة، وهي إما تحُد من تمتع الدول الأطراف في الاتفاق بفوائد المنطقة أو تؤخره. وتشمل هذه التحديات عدمَ إدماج أحكام الاتفاق في القانون المحلي وإجراء الإصلاحات التنظيمية اللازمة؛ وحواجز غير جمركية؛ ومشكلات في الربط؛ والتكلفة العالية لممارسة الأعمال التجارية؛ والعوائق الجيوسياسية.

١٠- وإذا تم اختيار الخيار الثالث، فسينطوي على التركيز على التدابير التي من شأنها أن تفضي إلى التحول من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاق. وتشمل هذه التدابير استخدام التقنيات الرقمية لتسريع المدفوعات عبر الحدود، وتحسين لوجستيات النقل لخفض التكاليف وإجراء التغييرات التنظيمية اللازمة للتجارة السلسة. وبالإضافة إلى ذلك، سيولى الاعتبار لاستراتيجيات استخدام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لإنشاء أسواق أساسية لأرصدة الكربون. والقصد من ذلك هو أن يحصل المشاركون، من خلال مناقشة هذه المسائل الحاسمة،

على رؤى قابلة للتنفيذ، وأن يتعلموا دروسا استراتيجية، وأن يقترحوا حلولا قوية يمكن أن تحفز الأثر الكامل لتنفيذ الاتفاق، مما يدفع أفريقيا نحو مزيد من التكامل الاقتصادي والنمو.

## باء- المواضيع السابقة

١١- ترد في مرفق بهذه الوثيقة قائمة مرجعية بمواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي عقدت منذ عام ٢٠٠٠.

# المرفق

## مواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

| *الدورة* | *الاجتماعات السنوية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي* | *السنة* | *الموضوع* |
|---|---|---|---|
| الخامسة والخمسون | لا ينطبق | ٢٠٢٣ | تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف |
| الرابعة والخمسون | لا ينطبق | ٢٠٢٢ | تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة |
| الثالثة والخمسون | لا ينطبق | ٢٠٢١ | التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد-١٩ |
| الثانية والخمسون | لا ينطبق | ٢٠١٩ | السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا |
| الحادية والخمسون | لا ينطبق | ٢٠١٨ | منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وهامش الحركة المتاح على الصعيد المالي من أجل إيجاد الوظائف والتنويع الاقتصادي |
| الخمسون | العاشر | ٢٠١٧ | النمو وعدم المساواة والبطالة |
| التاسعة والأربعون | التاسع | ٢٠١٦ | نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة |
| الثامنة والأربعون | الثامن | ٢٠١٥ | تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية |
| السابعة والأربعون | السابع | ٢٠١٤ | التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا |
| السادسة والأربعون | السادس | ٢٠١٣ | التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة |
| الخامسة والأربعون | الخامس | ٢٠١٢ | تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي |
| الرابعة والأربعون | الرابع | ٢٠١١ | إدارة التنمية في أفريقيا |
| الثالثة والأربعون | الثالث | ٢٠١٠ | تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا |
| الثانية والأربعون | الثاني | ٢٠٠٩ | زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية |
| الحادية والأربعون | الأول | ٢٠٠٨ | التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الأربعون | لا ينطبق | ٢٠٠٧ | تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الناشئة واستشراف المستقبل |
| التاسعة والثلاثون | لا ينطبق | ٢٠٠٦ | معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا |
| الثامنة والثلاثون | لا ينطبق | ٢٠٠٥ | تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا |
| السابعة والثلاثون | لا ينطبق | ٢٠٠٤ | إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية |
| السادسة والثلاثون | لا ينطبق | ٢٠٠٣ | نحو مزيد من تماسك السياسات والمساءلة المتبادلة من أجل تنمية فعالة |
| الخامسة والثلاثون | لا ينطبق | ٢٠٠٢ | تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا |
| الرابعة والثلاثون | لا ينطبق | ٢٠٠١ | تنفيذ الشراكة الألفية من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي: ميثاق انتعاش أفريقيا |
| الثالثة والثلاثون | لا ينطبق | ٢٠٠٠ | تحديات تمويل التنمية في أفريقيا |